تداعيات التحديات البيئية على الرفاه الانساني

The implications of environmental challenges on human well-being

حمود صبرينة *
جامعة محمد لمين دباغين – سطيف2
hamoud.sabrina19 @ gmail.com

تاريخ الإيداع:2022/05/13	تاريخ المراجعة:2022/10/03	تاريخ القبول:2022/10/04

ملخص:

تعتبر القضايا البيئية باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية من أبرز القضايا التي حازت ولا تزال قدرا كبيرا من الاهتمام العالمي خلال العقود الأخيرة على المستويين الوطني والدولي على حدّ سواء؛ وذلك لارتباطها بمختلف جوانب الحياة الإنسانية، كما أدّى التّسارع الكبير في التطوّر الحضاري إلى بروز مشاكل بيئيّة متعدّدة .

من هنا برزت هذه التحدّيات البيئية باعتبارها ذات طبيعة عالمية تتعدّى الحدود الجغرافية والسياسية للدول؛ نتيجة للوتيرة المتزايدة للتنمية التي بلغت ذروتها في النصف الثاني من القرن العشرين. وبالرغم من أنّ البيئة قادرة على التخلّص من بعض هذه الملوّثات، إلاّ أنّ زيادة حجم التلوث جعلها عاجزة عن ذلك ممّا يؤثّر على أبعاد الأمن الإنساني المختلفة وعلى الرفاه البشري. تقدّم هذه الدراسة تحليلاً نقديًا للتحديات البيئية المتعلقة بالسياسات البيئية العالمية والممارسات الحالية ، وتوفّر الدراسة أدّلة ضرورية حول الاستراتيجيات البيئية الحالية .

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني ؛ حقوق الإنسان ؛ التنمية المستدامة؛ التدهور البيئي؛ الحوكمة البيئية.

Abstract:

Environmental issues, as a common heritage of humanity, are among the most prominent issues that have gained and still a great deal of global attention in recent decades, both at the national and international levels. This is because it is linked to various aspects of human life, and the great acceleration in civilizational development has led to the emergence of multiple environmental problems.

Hence, these environmental challenges emerged as being of a global nature that transcend the geographical and political borders of countries. As a result of the increasing pace of development that culminated in the second half of the twentieth century. Although the environment is able to get rid of some of these pollutants, the increase in the volume of pollution made it unable to do so, which affects the various dimensions of human security and human well-being. This study provides a critical analysis of environmental challenges related to current global environmental policies and practices, and provides necessary evidence about current environmental strategies.

Keywords : human security; human rights; sustainable development ; environmental degradation ; environmental governance

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

عرفت العقود الأخيرة من القرن العشرين ميول معظم الاستراتيجيات التّنموية نحو نموذج وحيد هو نموذج المردودية الاقتصادية، المتجرّد من باقي الأبعاد الأساسية للتنمية وبالخصوص البعد البيئي، وكنتيجة لهذا التوجّه الذي عرفت معالمه وضوحا في ظلّ تداعيات العولمة الحالية هو إفراز اختلال بيئي بتوابعه، على نحو أصبح معه وضع بعض أنحاء العالم يكتسي شكل صراع من أجل الاستمرار في الحياة ولو بأدنى حدّ من الشروط. وفي ظلّ التّنامي المتصاعد لجملة التهديدات غير التقليدية للأمن والتي قادت إلى مخاطر عابرة للحدود فوق دولتية؛ ظهرت العديد من التحديات البيئية مثل: ظاهرة الاحتباس الحراري والتصحر ونقص المياه وغيرها كتحدي أمني جديد، لأنّها تؤثر على مستقبل ورفاهية الجنس البشري وأمنه فوق هذا الكوكب.

إنّ التحديات البيئية - بالرغم من أن التهديد لا يقع على إقليم الدولة مباشرة-، ساهم في الحدّ من إمكانية تحقيق الرفاه الإنساني بأبعاده المختلفة. فالأمن الإنساني الذي ظهر كمقاربة إنسانية شاملة قائمة على أساس فلسفة حقوق الإنسان حظي بتبنٍ وقبول على مستوى القضايا والأجندة الأمنية باعتباره تحديا جوهريا للتحليل التقليدي للأمن، وللنظرة المرتكزة حصرا على أمن الدولة إلى الاهتمام بالفرد- ككائن مرجعي - نظرا لعديد التهديدات التي لم تكن موجودة من قبل.

ترتيبا على ماسبق؛ أصبحت حماية البيئة من التّدهور البيئي ضرورة ملّحة يتعيّن على جميع الدول العناية بها، خاصة بعد أن تبيّن الارتباط الوثيق بين التّنمية والبيئة ، فقد كانت الدول المتخلّفة- وحتى سبعينيات القرن الماضي- ترى أنّ حماية البيئة لا يمكن أن تتحقّق تكاليفها إلّا بعد أن تحقّق الدول مستويات عالية من التّنمية الاقتصادية. لكنّ هذه النظرة تغيّرت تغيّرا جذريا في العقد الماضي، إذ أصبح يسلّم العديد من مخططي التّنمية في هذه الدول أنّ حماية البيئة هي مطلب ضروري للتنمية الاقتصادية وليس عقبة في وجهها ،

لذا تنطوي فكرة التحديات البيئية على أساس وجود أخطار ترمي إلى إعاقة جهود الاستدامة البيئية، علماً أن تلك الإعاقة تسهم في ظهور تأثيرات سلبية على مناخ العمل الإنساني، انطلاقاً من أنّ الفرد كائن اجتماعي يتفاعل مع البيئة المحيطة به. وقد تتأرجح عملية التفاعل بين الأثر والتأثير، فهذه التحديات البيئية تترك آثارها ومجرياتها السلبية على كلّ أبعاد الأمن الإنساني. من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية : **كيف تؤثر التحديات البيئية على تحقيق الرفاه الإنساني** ؟ سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال العناصر التالية:

1- ضبط المفاهيم العلمية .

2 -أنواع التحديات البيئية

3- آثار التحديات البيئية على الرفاه البشري

4- تعزيز استراتيجيات التكيف مع التحديات البيئية تحقيقا لأبعاد الأمن الإنساني

1- ضبط المفاهيم العلمية

عرف موضوع حماية البيئة في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والدول، وظهرت مسألة حماية البيئة كمفهوم جديد للحياة يحمل قيما فردية واجتماعية لرفاهية الإنسانية. وباعتبار أنّ المشاكل العالمية لا يمكن النّظر إليها إلّا من منظور عالمي. لكن وقبل التفصيل في الموضوع لابّد من التطرّق الى تعريف التحدّيات البيئية اولا، والرفاه الانساني ثانيا .

1.1- مفهوم التحديات البيئية

تعتبر التحدّيات البيئية من أبرز القضايا التي حازت ولا تزال قدرا كبيرا من الاهتمام العالمي خلال العقود الأخيرة على المستويين الوطني والدولي على حدّ سواء؛ وذلك لارتباطها بمختلف جوانب الحياة الإنسانية.

و التحدّيات البيئية كمصطلح تتكوّن من **جزئين** يتمثّل الأوّل في التحديات والثاني البيئة وبالتّالي لابدّ من تسليط الضوء على هذين الجزئين، لفهم المقصود من التحديات البيئية .

1.1.1- تعريف التحديات

التحدي لغةً جمع تحد و هو كل تغير أو تحول كمى أو نوعى يفرض متطلباً أو متطلبات محددة تفوق إمكانات المجتمع الآنية ، بحيث يجب عليه مواجهتها و اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيقها ،1 ويقصد به أيضا المباراة والمبارزة. التحدي اصطلاحًا يتصل اتصالاً وثيقًا بالمعنى اللغوي، فهو طلب الإتيان بالمثل على سبيل المنازعة والغلبة، ويتحدد المثل تبعا لما يتحدى به[2].

2.1.1- تعريف البيئة

يعود الأصل اللّغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى الجذر"بوّأ"، فقد جاء في معجم لسان العرب لابن منظور، كما تطرّق المعجم السابق أيضا إلى معنيين قريبين من بعضهما لكلمة "تبوأ" :**الأوّل** هو إصلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه؛ قيل تبوّأه أي أصلحه وهيّأه أي جعله ملائما لمبيته ثم اتّخذه محلا له. **والثّاني** بمعنى النزول والإقامة؛ كأن تقول تبوّأ المكان أي حلّه ونزل فيه فأقام به.[3]

أما عن البيئة من الناحية الاصطلاحية فتعني العلم الذّي يهتّم بدراسة علاقات النباتات والحيوانات والإنسان فيما بينهم من جهة، وما يحيط بهذه الكائنات من جهة أخرى. وهذا العلم يعرف بعلم البيئة ويسمّى باللغة الفرنسية Ecologie ويقابله في اللغة الانجليزية Ecology. في حين علماء البيئة وعلماء الفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية جميعهم يضعون تعريفا علميّا محدّدا بصدد البيئة باعتبارها "مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثّر في العمليات الحيويّة التي تقوم بها "[4].

كما أدرجت كلّ الدول تقريبا مفهوم البيئة في التشريعات البيئية التي أصدرتها، وإن اختلف هذا المفهوم من دولة لأخرى. فمثلا التشريع الفرنسي تبنّى تعريف البيئة في القانون المتعلّق بحماية الطبيعة سنة 1976؛ فنصّ في المادة الأولى منه بأنّ "البيئة مجموعة من العناصر هي: الطبيعة، الفصائل الحيوانية والنباتية، الهواء، الأرض، الثروة المنجمية والمظاهر الطبيعية المختلفة".. بيد أنّ المشرّع الجزائري تطرّق إلى تعريف البيئة بموجب القانون رقم03-510 من خلال نص المادة 04 منه:" تتكوّن البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيويّة والحيويّة كالهواء والجوّ والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التّراث الوراثي، وأشكال تفاعل هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية".

---

1 - سوزان يوسف محمد بغدادي، التحديات المعاصرة الداعية للنهوض بالوعى البيئى دراسة تشخيصية" ، مجلة كلية التربية،العدد الرابع عشر ،جامعة بورسعيد ، مصر ، 2013 ، ص907.

2- وليد بن صقر المطيري، منهج القران في تحديات الثقافية، ص3. على الموقع : https://www.alukah.net/library/0/65487

3- محمد منير حجاب ، التلوث وحماية البيئة ، قضايا البيئة من منظور إسلامي ، ط1، مصر، الهرم، دار الفجر ، 1999، ص11.

4- محمد حسين عبد القوي، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، مصر،القاهرة، ، النسر الذهبي للطباعة، 2002، ص7

5- قانون رقم 10/03 ، المؤرخ في 19 جويلية سنة 2003 ،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43، الصادرة في 20 جويلية 2003.

بناء على ماسبق؛ تعرّف التحديات البيئية: أنها كلّ ما يضرّ بحياة الكائنات الحية وبقائها، سواء كان إنسانا أو حيوانا أو نباتا، بسبب ما تتعرض له الموارد الطبيعية الحيوية واللاحيوية كالهواء والجو والأرض وباطنها من متغيرات تحدث لا توازن في تفاعل عناصرها ، فهي المشكلات أو الصعوبات أو العوائق النابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية والتي تؤدي إلى تدهور أحوال البيئة تحتم النهوض بالوعي البيئي.[1]

2.1- الرفاه الإنساني

تعدّ التحديات البيئية الناتجة عن تغير المناخ مصدر مخاطر مزمنة على الرفاه الإنساني، و هذا ما تشير إليه مختلف التقارير الدولية المتعلقة بالتنمية البشرية، والإحصائيات التي تصدرها المنظمات الدولية. ويقصد بالرفاه الإنساني" مدى ما يكون للأفراد من قدرات وفرص وحرّيات ليعيشوا نوعيات حياة جيدة ، و يشمل ذلك الأمن الشخصي والبيئي والصحي والوصول إلى الموارد".[2]

وقد اعترف بذلك من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال إعلان الألفية، والتي ترى من خلاله حجم الخسائر المتزايدة الناجمة عن الكوارث باعتبارها تهديدا كبيرا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية . ولذلك يعتبر الأمن الإنساني المعيار والمقياس الأهم للرفاه والتقدم الاجتماعي ودرجة تطور المجتمع، والأمن حسب عالم النفس الكبير سيغموند فرويد يتقدّم أحياناً على الكرامة؛ إذْ لا يمكن تأمين شروط الكرامة الإنسانية من دون تحقيق الأمن بجوانبه المختلفة. ولهذا يمكن القول: أن لا كرامة من دون أمن، ولا أمن حقيقي بهدر الكرامة الإنسانية وخرق حقوق الإنسان، وهي معادلة صعبة أحياناً، ويتوقّف على درجة التوازن فيها، تأمين مستلزمات حكم القانون وتحقيق التنمية بمعناها الإنساني الشامل

2- أنواع التحديات البيئية

برزت التحديات البيئية باعتبارها ذات طبيعة عالمية تتعدّى الحدود الجغرافية والسياسية للدول؛ نتيجة التهديدات المتصاعدة الناجمة أساسا عن الوتيرة اللاعقلانية لاستغلال موارد البيئة التي بلغت ذروتها في النصف الثاني من القرن العشرين، مما تسبب في خلل في توازن المنظومة البيئية الذي بات يهدّد حياة الإنسان والحيوان والنبات. وتنقسم التهديدات حسب مصدرها إلى نوعين: تهديدات بيئية طبيعية وتهديدات بيئية ناتجة عن النشاطات البشرية.

1.2- التحديات البيئية الطبيعية:

أشارت لجنة برونتلاند Brundtland سنة 1993 إلى التهديدات الجديدة للأمن وصرحت بأنها قد تكون ناجمة عن التدهور البيئي وتغير المناخ والتصحر وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي واستنزاف موارد المياه العذبة وتآكل التربة.[3] وعليه تتمثل التهديدات البيئية الطبيعية في:

1.1..2-التغيرات المناخية

1 - سوزان يوسف محمد بغدادي، المرجع السابق، ص907

2- برنامج الأمم المتحدة ،تقرير حول توقعات البيئة العالمية 4 البيئة من اجل التنمية ، نيويورك،2007 ،ص13

3 -Hans Günter Brauch, ''Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks'', new york ,Springer Science & Business Media, 2011P,64

يشكّل التغير المناخي مصدر قلق حقيقي على النطاق العالمي، لان التغيرات تجري بمعدل أسرع مما كانت تتنبأ به المعطيات المناخية المعروفة، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن إمكانية التعرض لمخاطر تغير المناخ تختلف من مكان لآخر. وقد ورد مصطلح التغير المناخي في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي ويقصد بهذا المصطلح " تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يؤدي إلى تغيير في تكوين الغلاف الجوي العالمي"، [1] حيث يهدد تغير المناخ الأمن الغذائي والصحة البشرية ، ويزيد احتمال تعرض الإنسان للظواهر المناخية المتطرفة. وغالبا ما يُنظر إلى تغير المناخ بوصفه" عاملا مضاعفا للمخاطر " ؛ حيث يؤدي إلى تفاقم مستوى المخاطر الناجمة عن الفقر المستمر وضعف المؤسسات المعنية بإدارة الموارد وحل المنازعات، ويسهم في حدوث انقسامات وإيجاد سجل من انعدام الثقة بين الطوائف والدول، وتقليص فرص الحصول على المعلومات أو الموارد.

ويتصاعد القلق العام من التعرض لمخاطر مناخية حادة، كما يزداد مع كل فيضان أو عاصفة أو موجة حر، إلا أن الكوارث المناخية ترتكز بشدة في الدول الفقيرة؛ فقد تأثر 262 مليون شخص بكوارث مناخية سنويا بين عامي2000-2004 وكان أكثر من % 98 منهم من العالم النامي 2000، لذا يشكل تغير المناخ تهديدا أكبر بكثير لاستقرار العالم من الإرهاب الدولي. [2] وقد ساهم عدم قدرتها على التأقلم مع هذا الوضع المناخي الحالي إلى تدهور الأنظمة الإيكولوجية و تقلص الغطاء النباتي بسبب ظاهرة التصحر، و انعدام التشجير و نقص مردود التربة ومشكل نقص المياه.

2.1.2– التصحر

يعتبر التصحر مشكلة عالمية تعاني منها عديد البلدان في كافة أنحاء العالم، حيث بلغ مجموع المساحات المتصحرة في العالم حوالي 49 مليون كيلو متر مربع، يخص الوطن العربي منها حوالي 13 مليون كيلو متر. ويعرّف التصحر رسميا بموجب الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر للأمم المتحدة :"تردي الأراضي في المناطق القاحلة، شبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة، نتيجة عوامل مختلفة، من بينها الاختلافات المناخية". ومن آثار التصحر، أنه يخلق جوا ملائما لتكيف حرائق الغابات وإثارة الرياح، مما يزيد الضغوط على أكثر موارد الأرض قيمة هو الماء، كما أنه يؤدي إلى خسارة الأراضي القابلة للزراعة وتقليصها، وهذا له تأثير كبير على الأمن الاقتصادي؛ بحيث تؤدي إلى التأثير على حياة الفرد من خلال نقص عائدات الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى الفقر والبطالة والنزوح نحو المدن مما يشكل عبئا إضافيا على الموارد. [3] وتشير تقديرات تقريبية أن ثلث سطح أرض العالم مهدّد بالتصحر؛ مما يتسبّب في انخفاض الإنتاج الغذائي العالمي، وزيادة في الأمراض المعدية للإنسان الناجمة عن اضطرابات النظم الإيكولوجية [4].

3.1.2- الكوارث الطبيعية

1- خالد عكاب حسون، التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني في نطاق القانون الدولي دراسة مقارنة، العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 4 العدد 13 السنة4 ،2012، ص73.

2 - Oli Brown and Others, Climate change as the 'new' security threat: implications for Africa, United States Blackwell Publishing Ltd/The Royal *International Affairs*, Volume 83, Issue 6, November 2007 , P.1142

3- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام : 2002 خلق الفرص للأجيال القادمة، نيويورك ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ص 42

4 -ALEXANDRA KNIG, GLOBAL ENVIRONMENTAL THREATS: CAN THE SECURITY COUNCILPROTECT OUR EARTH? , *NEW YORK UNIVERSITY LAW REVIEW* , [Vol. 80:1549, November 2005 , P1574

يزيد تغير المناخ من احتمال وقوع الأحداث المناخية المتطرفة، مثل موجات الجفاف والعواصف والفياضات، فقد ارتفع عدد هذه الكوارث من 132 كارثة سنويا في الفترة (1980-1985) إلى 357 كارثة سنويا في الفترة (2005 – 2009) ، ومن الصعب ربط أي كارثة مباشرة بتغير المناخ- نظرا للطبيعة العشوائية للعوامل التي تُولّد هذه الكوارث- إلّا أنّ المصادر العلمية تربط تزايد معدل وقوع الكوارث الطبيعية بالاحترار العالمي. ومن المتوقع أن يزيد تواتر الأعاصير الاستوائية الشديدة المصحوبة بتساقط الأمطار بنسبة 20% بحلول العام 2100، كما أن الأعباء الناجمة عن الكوارث الطبيعية لا تقع بالتساوي على الجميع، فهذا الواقع لا يعزى فقط إلى تفاوت الضرر الناجم عن الكوارث الطبيعية العادية، بل أيضا إلى تفاوت قدرة المجتمعات على التصدي لهذه الكوارث [1] .

2.2- التحديات البيئية غير الطبيعية

إضافة إلى التهديدات البيئية الطبيعية هناك جملة من التهديدات ناجمة عن الأنشطة البشرية غير العقلانية، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر :

1.2.2- التلوث البيئي

تعتبر مشكلة التلوث أحد أهمّ المشاكل البيئية الملحّة التي بدأت تأخذ أبعاداً بيئية واقتصادية واجتماعية خطيرة خصوصاً بعد الثورة الصناعية في أوروبا؛ حيث أخذت الصناعات في الآونة الأخيرة اتجاهات جديدة متمثّلة في التنوّع الكبير، وظهور بعض الصناعات المعقّدة والتي يصاحبها في كثير من الأحيان تلوث كبير يؤدّي عادة إلى تدهور المحيط الحيوي. وقد طرحت فكرة التلوث البيئي على بساط البحث العلمي في أواخر ستّينيات القرن الماضي؛ عندما لجأت في ذلك الوقت دولتا السويد والنرويج إلى الأمم المتحدة، واقترحتا عليها عقد مؤتمر دولي للنّظر في حماية البيئة من التلوث، بعد أن ضاقتا ذرعا بمشكلة تلوّث بحيراتها ونفوق أسماكها. وبالفعل عقد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، ومنذ ذلك التاريخ حظى باهتمام الباحثين[2]. وعرّف بأنّه " التحوّل غير الملائم لمحيطنا كلّه أو معظمه نتيجة للفعاليات البشرية والطبيعية خلال تأثيراتها المباشرة أو غير المباشرة للتغيرات في أساليب الطاقة ومستويات الإشعاع وغيرها. [3]

2.2.2- النموّ السكاني

يعد التزايد السكاني أخطر من التّلوث البيئي في حدذاته لأنّه يعتبر مصدره الأصلي؛ فهو يساهم في تدهور الخدمات والمرافق الأساسية وله تأثير كبير على الموارد الطبيعية المحدودة من خلال المخلّفات وتلوث المياه. وهذا النّمو السريع للسكان جنبا إلى جنب مع آثار السياسات الصناعية التي مارست ضغوطا كبيرة على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية والخدمات خاصّة. وهناك العديد من العوامل التي تتولد نتيجة النمو السكاني المتسارع والتي لها أثر كبير بتدمير البيئة والاستغلال الكبير للموارد؛ ومن تلك العوامل التوسع العمراني في المناطق الحضرية والبناء في الأراضي الهشة مما يجعلها عرضة للفيضانات والزلازل. أمّا الأثر الآخر فيتمثل في زيادة الضغط على الموارد الطبيعية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للنمو السكاني وتوفير مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي.

1- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع، نيويورك ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2011 ، ص37

2- منصور مجاجي ، المدلول العلمي والمفهوم القانوني للتلوث البيئي ، مجلة الفكر،العدد 5، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010 ، ص98.

3- داود عبد الرزاق الباز، الاساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث ، دراسة تحليلية في إطار المفهوم القانوني للبيئة والتلوث ،ط 1، مصر ، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، مصر ، الإسكندرية، 2006، ص 51.

3.2.2- استنزاف موارد المياه

تتعرض المياه في مختلف مناطق العالم سطحية كانت أو جوفية وبدرجات متباينة إلى سوء الاستخدام. فالاستغلال المفرط للمياه الجوفية يؤدي إلى انخفاض منسوب المياه العذبة، لذا تعدّ قضية إدارة الموارد المائية وتوفير المياه اللازمة للسكان في الدول من التحديات الكبيرة التي يواجهها العالم في هذا القرن؛ حيث زادت الحاجة للمياه الصالحة للاستعمال البشري في العالم بمقدار ست مرات منذ بداية القرن العشرين، وذلك بسبب تزايد عدد سكان العالم ونتج عن ذلك زيادة خطورة نقص المياه حيث يعيش ثلث سكان العالم في مناطق تواجه خطر العجز المائي. [1]

3-آثار التحديات البيئية على الرفاه البشري

يشمل التدهور البيئي قائمة طويلة ومتزايدة من الاختلالات الكبرى والمتعددة التي تتغذى على بعضها البعض، ما ينجم عنها سلسلة من نقاط الضعف للنظام الايكولوجي. فعلى سبيل المثال: تؤدي إزالة الغابات إلى تدهور البيئة وهذا بدوره يؤثر على كل من الصادرات الأساسية (وميزان المدفوعات) والأمن الغذائي، وانعدام الأمن الغذائي يجلب تدهور معايير الصحة والتماسك الاجتماعي، مما يؤدي إلى الاضطرابات السياسية في كثير من الأحيان، وهذا ما يعزز التسلط والعنف والتفكك السياسي ويؤدي في النهاية إلى التهجير القسري للسكان. [2].

1.3- أثر التحديات البيئية على الأمن الغذائي

إنّ التحديات البيئية وعلى رأسها تغير المناخ تزيد من تهديد الأمن الغذائي؛ إذ تتناقص الإنتاجية وترتفع الأسعار في البلدان التي تعاني أصلا من انعدام أمن غذائي. فحوالي 150 مليون نسمة في إفريقيا معرضون لخطر المجاعة والأوبئة بسبب الجفاف، ومن بين هذه الدول إثيوبيا، كينيا، الصومال، زيمبابوي والقائمة مفتوحة، مما يفاقم من مشكلة تدني الإنتاجية الذي قاد إلى حالة مستمرة من النقص الغذائي بل إلى المجاعات التي جعلت إفريقيا أكبر بؤرة للمجاعات وأكبر متلق للعون الغذائي العالمي. كما يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالموارد المائية؛ وفي هذا الإطار يوثر تغير المناخ على الأمن الغذائي من خلال وطأته على أنظمة الإنتاج الغذائي والزراعي بسبب الجفاف والإجهاد المائي، كما يؤدي ذلك إلى تراجع الإنتاج في الدول النامية إلى 9% و بخاصة في دول إفريقيا جنوب الصحراء و بلدان أمريكا اللاتينية. ويؤدي التغير المناخي أيضا إلى تهديد الزراعات المحلية وعدم استقرار أسعار المواد الغذائية العالمية ، وهو ما من شأنه .تهديد سبل رزق البشر ورفاههم. [3]

2.3-أثر التحديات البيئية على الأمن الاقتصادي

إن الأوضاع البيئية المتردية انعكست سلبا على الأداء الاقتصادي والدخل السنوي للفرد؛ وهذا ما أكدته الهيئة الحكومية الدولية لخبراء المناخ في تقريرها التقييمي الرابع، حيث أشارت إلى أن التقلبات المناخية تقلل من قدرة المزارعين

1- علي غليس ناهي السعيدي، المفهوم و المنظومة الجغرافية بظاهرة التصحر، العراق، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد الثامن،العدد 15 ،ديسمبر 2009 ، ص175.

2 - Jorge Nef , Human Security and Mutual Vulnerability An Exploration into the Global Political Economy of Development and Underdevelopment (1st edition) , Ottawa, Canada , International Development Research Centre, 1997 ,p.23

3- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير حول رسم خارطة تهديدات تغير المناخ و تأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية ،نيويورك ، الامم المتحدة ، 2013، ص23

الأفارقة مثلا من التعامل مع الوضع المناخي، وهذا بدوره يؤثر على المحاصيل الزراعية المرتبطة بمياه الأمطار والتي ستنخفض بنسبة 50% خلال سنة 2020. لذلك يعتبر الجفاف أكبر التهديدات البيئية تأثيرا في القارة الإفريقية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لأن القطاع الزراعي في معظم الدول الإفريقية يعتمد على الأمطار، فحوالي 7% فقط يعتمد على السقي، وهذا ما يزيد من حساسية الأمر بالنسبة لهذه الدول، وما يزيد في تفاقم الوضع أن القطاع الفلاحي في إفريقيا يساهم في ثلث الدخل الإجمالي الصافي.

وتعتبر التحديات البيئية كبر عائق أمام التنمية في إفريقيا وذلك من خلال المخاطر الناجمة عن التصحر والجفاف، بالإضافة إلى المشاكل البيئية الأخرى التي تشكل تحديا يجب مجابهته من أجل تحقيق التنمية ومواجهة إشكالية الأمن الغذائي، وبالأخص عندما نعلم أن غالبية المجتمعات الإفريقية مجتمعات ريفية تعتمد في حياتها على مصادر الطبيعية. [1]

3.3-أثر التحديات البيئية على الأمن السياسي

قد تلعب التحديات البيئية مثل تغير المناخ وشح الموارد الطبيعية دورا في تأجيج الصراعات الداخلية، وقد يؤدي الشح المتزايد في الموارد الزراعية والمائية ، والموارد الطاقوية إلى اضطرابات دولية. غالبا ما أدت الثروات المشتركة بين الدول إلى نزاعات فيما بينها فيما يخص كيفية استغلالها، وخاصة حول المصادر المائية. كما أن الأنهار الدولية كانت وراء نزاعات بين الدول حول كيفية استغلالها في كافة أرجاء العالم. ولنا العديد من الأمثلة كالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على نهر الأردن، نزاع نهر النيل، نزاع نهر كولورادو بين المكسيك و الولايات المتحدة الأمريكية، نزاع نهر الفرات بين العراق و سوريا و تركيا. وتدور هذه النزاعات حول كمية المياه المتدفقة ونوعيتها، ولحل هذه النزاعات أبرمت اتفاقية حماية المياه العابرة للحدود الوطنية 1992. كما أن التنافس حول مصائد الأسماك والثروات الطبيعية مثل الغاز والبترول، عادة ما أدت إلى نزاعات دولية خاصة في المناطق التي لا تخضع إلى سيادة أي دولة. [2]

أضف إلى هذا فإن الأمراض تنتشر بصفة كبيرة أثناء الحروب ممّا يهدد القارات الخمس، خاصة بعض الأمراض المعدية مثل الملاريا.وتشير الإحصائيات إلى أن عشرين (20) مرضا فتاكا انتشر بكثافة في الآونة الأخيرة، وأن هذه الأمراض تزداد في أوقات النزاعات وأيضا بين اللاجئين. كما أن النزاعات لها أثار وخيمة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فهناك علاقة كبيرة بين نسبة التنمية البشرية والنزاعات المسلحة. [3]

4.3-الفقر

ورد تعريف الفقر في قاموس علم الاجتماع على أنه "مستوى معيشي منخفض بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد"، [4] كما عرفه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 بأنه :"

1- امينة دير، اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في أفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية و إستراتيجية، -2013 ، ص 176.

2 -ole Kristian Fauchald ,David Hunter , yearbook of international Environmental law, England ,oxford university press ,2008 ,p11

3 - Richard A. Matthew, Jon Barnett, Bryan McDonald, and Karen L. O'Brien Global Environmental Change and Human Security ,The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England , 2010, p12.

4- عاطف غيث محمد، "قاموس علم الاجتماع"، مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ، 1997، ص 342 في بوطبال حكيمة. رباحي فضيلة، إشكالية الفقر والبيئة، ص1

عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا". [1] وهو القاسم المشترك لانعدام الأمن الاقتصادي، وينظر إليه الكثيرون أنه المشكلة الاقتصادية والاجتماعية البارزة في العالم والقضية الأساسية للتنمية الاقتصادية الحقيقية.

لقد قدم تقرير لجنة برونتلاند Brundtland وصفا بليغا لهذه العلاقة حيث جاء فيه أن الفقر هو أحد الأسباب الرئيسية للمشكلات البيئية العالمية، مثلما كان أحد نتائجها. وقد أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة تراكمية دائرية أو أشبه بعملية سببية تراكمية؛ حيث يجبر الفقراء على اختيار الفائدة المضمونة على المدى القصير حتى يمكنهم سدّ الاحتياجات المستقبلية، لذلك فهم يتسببون في تدهور البيئة التي تعمل بالتالي على زيادة فقرهم وهكذا تستمر المشكلة، إذ يؤدي الفقر وفقا لذلك إلى قصور في الإنتاجية واستخدام غير مستديم للموارد الطبيعية. وبشكل تفصيلي فإن علاقة الفقر بالبيئة علاقة مزدوجة الاتجاه؛ فالفقر هو أحد مسببات التدهور البيئي لأن احتياجات الفقراء وسبل معيشتهم الملحة تعني في كثير من الأحيان القيام بممارسات وسلوكات مدمرة للبيئة مثل الإفراط في صيد الأسماك والحيوانات البحرية في المناطق الساحلية واستخراجها بطرق غير سليمة ودون إعطاءها فرصة للتكاثر وتجديد مواردها. كذلك أدى اندفاعهم نحو الأراضي الهامشية بسبب قلة مواردهم وزيادة أعدادهم وعدم كفاية التنمية إلى تدمير الأراضي في الغابات المطيرة وحرث المنحدرات شديد الانحدار والرعي الجائر في أراضي المراعي الهشة. [2]

5.3-الهجرة البيئية

العلاقة الثلاثية بين "الهجرة والتنمية والأمن" لها جذور تاريخية عميقة في بناء الدولة الحديثة، ولكن لم تظهر إلا مؤخرا كموضوع ، مع تزايد عمليات العولمة الليبرالية الجديدة التي تسهم في تكثيف النماذج الموجودة وخلق أشكال جديدة للهجرة عبر الوطنية، وقد أنتج تسارع العولمة تدفقات عابرة للحدود. [3] تعتبر الهجرة خاصية إنسانية سكانية تتمثل في الانتقال من مكانٍ إلى آخر بحثاً عن حياةٍ أفضل أو هروباً من وضعٍ سيء، هذه الخاصية الديموغرافية والمتمثّلة في حق التنقّل، تمّ الاعتراف بها دولياً منذ أكثر من ربع قرنٍ ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد وضعت لها برامج وتم تحويلها إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحل مشاكل المهاجرين. أما عن تعريف الهجرة البيئية فنقصد بها مختلف الأسباب البيئية المباشرة وغير المباشرة التي تتسبب في المغادرة الدائمة للسكان من مناطقهم الأصلية. [4] وقد عرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (نيروبي 1985) "**اللاجئين البيئيين**" بكونهم "الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة سكنهم التقليدي مؤقتاً أو بصفة دائمة بسبب اضطراب واضح للبيئة (طبيعياً أو بفعل تدخل الإنسان) عرّض وجودهم للخطر أو أثّر جديا على مستوى حياتهم". [5] ويتوقع الخبراء أن يصبح حوالي200 مليون شخص بحلول 2050 بلا مسكن نتيجة مشاكل بيئية وهو ما يعادل ثلثي سكان الولايات المتحدة الأمريكية اليوم.

1- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق ،ص90 .

2- بوطبال حكيمة. رباحي فضيلة، المرجع السابق، ص7.

3 - Thanh-Dam Truong , Des Gasper, Transnational Migration and Human Security The Migration–Development–Security Nexus, Berlin Heidelberg, Springer-Verlag Berlin Heidelberg , 2011 , p3

4- الأزهر ضيف، الهجرة البيئية .. رؤية سوسيولوجية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، العدد 12 سبتمبر 2015، ص 135

5 - Jorge Nef ,op.cit ,p49

6.3-النزاعات البيئية

لقد ظهرت العلاقة بين البشر والبيئة، واحتمال نشوب صراع منذ أكثر من مائتي سنة عن طريق توماس مالتوس Thomas Malthus (1798) ، الذي كتب مقالا عن العلاقة بين السكان وعدم التوازن بين الاحتياجات البشرية وتوفر الغذاء. وتنبأ مالثوس أنه إذا استمر النمو السكاني بنفس الوتيرة فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى المجاعة والمرض والحرب. [1]وقد اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الاهتمام الحالي للبشرية منصب حول التهديدات المرنة، بحيث أضحت المهدّد الأول للسلم والحياة البشرية وعلى رأسها التهديدات البيئية، وهذا ما تجلى في تقرير لجنة برونتلاند لعام 1987(مستقبلنا المشترك) والتي وضعت أسس وأرضية للمبادرة في عقد مؤتمر ريودي جانيرو1992. [2]

تم تناول العلاقة بين التغير البيئي والنزاعات الدولية في العديد من الدراسات، والتي أبرزت أن الزيادة الكبيرة للسكان ونقص نوعية وكمية الثروات الطبيعية وسوء التوزيع ، قد يقود الدول إلى البحث عن مصادر أخرى، وهو الأمر الذي قد ينتج نزاعا. ويمكننا تقسيم أسباب الصراع البيئي إلى سبب موضوعي وآخر شخصي، فالسبب الموضوعي يتعلق بالتغير البيئي مما يؤدي إلى نقص في مصادر الطاقة، أما السبب الشخصي فيرتبط بمصالح الأفراد والجماعات والدول[3]، مما يؤدي إلى نتائج اجتماعية سلبية كبيرة خاصة على فئة الدخل المنخفض والتي تعتمد على الموارد. وهناك العديد من الأمثلة مثل النزاع السينغالي الموريتاني على نهر السنغال. إنّ تقلص مساحة الأراضي الزراعية والغابات وارتفاع منسوب المياه والجفاف في بعض المناطق، والعواصف والفيضانات نتيجة التغير المناخي هي عوامل تدفع بالدول إلى البحث عن مصادر أخرى مما قد يولّد النزاعات. كما برز في الآونة الأخيرة التنافس حول الثروات الطبيعية؛ فقد حذر المقرر الخاص لهيئة الأمم المتحدة عام 2008 **جون زيغلر John Ziegler** أن سعي الدول لضمان أمنها الغذائي سيؤدي إلى "تنافس حاد حول الأراضي والموارد الطبيعية وكذا الغابات". [4]

4-تعزيز استراتيجيات التكيف مع التحديات البيئية تحقيقا لأبعاد الأمن الإنساني

لقد برز الأمن الإنساني أنموذجًا للسياسة الخارجية على أساس قدرته كمفهوم قوي تكميلي لمفاهيم الأمن الأكثر تقليدية في مواجهة أنواع التهديدات المختلفة الجديدة التي تواجه البشر، ومن ثمّ الدول والمنظمات متعددة الأطراف. إن أفضل طريقة لوصف مفهوم الأمن الإنساني هو: أنه تغير في المنظور الذي يَعُد الإنسان محور المرجعية الأساسية في الشؤون الدولية. وتعمل أجندة الأمن الإنساني على مخاطبة مجموعة من التهديدات التي تواجه سلامة الناس وأمنهم، وهي - في حقيقتها - تدور حول وضع الناس كأولوية، وتحسين القدرات المجتمعة من أجل حماية حقوق الإنسان ولضمان السلام والاستقرار اللذين يمثلان العنصر المبدئي من أجل الوصول إلى تنمية بشرية مستدامة؛ الأمر الذي يعد معه الأمن الإنساني بمثابة استجابة ضرورية لتغيرات جذرية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية[84].

1 - Richard A. Matthew, Jon Barnett, Bryan McDonald, and Karen L. O'Bri op.cit p11

2 -Governing council of the united nations environmental programme , ,environmental security :aglobal agenda for UNEP, Nairobi ,Twenty-third session of the Governing Council/ Global Ministerial Environment Forum i, 21–25 February 2005 p-p2-3

3 - Gorazd Meško, Dejana Dimitrijevic , Charles B. Fields, Understanding and Managing Threats to the Environment in South Eastern Europe , The Netherlands , Springer Science + Business Media B.V. ,The Netherlands , 2011 , p373 The Netherlands

4 - old Kristian Fauchald ,David Hunter, op.ci, p12 .

إنّ موضوع التحديات البيئية وتأثيرها على الأمن الإنساني تزداد أهميته مع الوقت؛ وذلك لأن تلك التهديدات مستمرة في غالب التوقعات . وأما استراتيجيات مواجهتها هي في الغالب مؤقتة أو يغلب عليها الطابع الوطني؛ حيث أصبح الإنسان مهددا للبيئة بمختلف وسائله التطورية بالإضافة إلى التهديدات الطبيعية التي تواجه البيئة. وتتجلى سبل التكيف مع التحديات البيئية تحقيقا لأبعاد الأمن الإنساني في:

1.4-دعم التغيير المؤسسي

لا يوجد ترابط في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل حماية البيئة. ومعظم المحاولات المبذولة لإيجاد هياكل إدارة لمعالجة مشاكل التدهور البيئي العالمية لم تعالج بفعالية تغير المناخ وإزالة الغابات والتصحر. أما المعاهدات الإقليمية والعالمية متعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة فينال منها التنفيذ والإنفاذ غير الكافيين من قبل الدول الأعضاء[1].وايضا يجب ان تحتل الأهداف الإنمائية الدولية مكانا محوريا في استراتيجيات الحد من الفقر الوطنية والدولية. ويجب معالجة العجز الهائل في الموارد اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية الدولية، كما يجب الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالسياسات السليمة والحكم الرشيد على جميع المستويات. وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا ستكون المساعدة الإنمائية الرسمية حاسمة وينبغي تنظيمها لدعم استراتيجيات الحد من الفقر التي تضعها البلدان استنادا إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أيضا للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تقوم بالكثير لمساعدة تلك الدول الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية الشديدة التي قد تؤدي آثارها إلى زعزعة الاستقرار. [2]

2.4-دعم آليات التعاون التفاوض العالمي الجماعي

الربط بين البيئة والتهديدات التي تهدد الأمن، اكتسبت مصداقية في الآونة الأخيرة من خلال دعم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان**Kofi Annan** خلال الفترة (1997-2007)، بعد أن حث الأمين العام على "التهديدات الناعمة" كتدهور البيئة ، لكونها المسبب الأول للفقر والتفاوت في الدخل بين وداخل المجتمعات، وانتشار الأمراض المعدية، وأضاف عنان أن هذه الأنواع من التهديدات يجب التصدي لها من خلال نظام الأمن الجماعي التي يجسده مجلس الأمن؛ وذلك من خلال إيجاد آليات مقاربات شمولية تأخذ بعين الاعتبار أدوارهم التفاوضية و الطابع العلمي للمشكلات البيئية وتعدد الفاعلين في تحقيق مكاسب بيئية جديدة . فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب العمل على ثلاثة مستويات مختلفة: محلي وإقليمي ودولي .كما لا بد من إجراء بعض الإصلاحات في نظام الأمم المتحدة بحيث يصبح أكثر استجابة لمتطلبات الأمن الإنساني، ووضع ضوابط لمنع إساءة استخدام هذا المفهوم كمبرر للتدخلات الدولية غير المشروعة في شؤون الدول بذريعة عدم استجابتها لتحقيق متطلبات الأمن الإنساني في سياساتها الداخلية، وذلك في ظل اتساع عناصر هذا المفهوم وعدم وجود توافق دولي حول مضمونه.[3]

1- مذكرة من الأمين العام ، متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية ، الدورة التاسعة والخمسون البند 55 من جدول الأعمال، نيويورك ، الامم المتحدة ، 2 ديسمبر 2004 ، ص38.

2- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2003: التنمية المستدامة في عالم دائم التغير - التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة- عرض واشنطن، البنك الدولي، 2003، ص38

3- خولة محي الدين يوسف ،أمل يازجي، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، دمشق ، سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد - 28 العدد الثاني 2012 ، ص546

3.4- الحوكمة البيئية

تتشكّل الحوكمة البيئية من مجموع المنظمات والآليات والقواعد والإجراءات والمعايير التي تنظّم عمليات حماية البيئة ؛ فهي تنقل الاعتبارات البيئية إلى مستوى السياسة(أي تسييسها)، وبالتالي تساهم في تحسين القدرة على إنشاء أفضل مجموعة من الخيارات من وجهة نظر بيئية. لأنّ الهدف النهائي من الحوكمة البيئية هو تحسين حالة البيئة، ومحاربة استنزاف الموارد الطبيعية بل ترشيد استخدامها والتي تؤدّي في نهاية المطاف إلى الهدف الأوسع ألا وهو تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال الإدارة المستدامة المتكاملة للنّظم الإيكولوجية وكذا رصد تنفيذه .1 خاصة في سياق محدودية الموارد الطبيعية ونُدرتها من جهة، والنزعة الاستهلاكيية المفرطة والطلب المتزايد على هذه الموارد من جهة أخرى ، من هنا تبرز أهمية تخفيف الاستهلاك وتغيير نمط الحياة وإيجاد بدائل للعولمة الاقتصادية الجارفة كسبيل لإنجاح مقوّمات الحوكمة البيئية.2 ويعتبر تقرير البنك العالمي حول التنمية الدولية لعام 1991 بأن تحدي التنمية الإنسانية يتمثل في تحسين جودة الحياة خاصة في الدول الفقيرة. ممّا يستوجب النظر إلى التنمية على أنّها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية وأساليب الحياة" . يضاف إلى ذلك محاولة الوصول إلى ما يعرف بالعدالة المناخية : أولا التوزيع العادل لمنافع التعاون الاجتماعي ومخاطره، وثانيا إنقاص هذه المخاطر في علاقتها بأخلاق الجماعة". 3وذلك لن يكون ما لم يتم تحقيق الموازنة بين المصالح والمنافع المناخية.

4.4- نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

لقد أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية واحدة من أقوى المنصات الرامية إلى الارتقاء بتنمية العالم وتحقيق المساواة فيه، ويبلغ عددها ثمانية أهداف و21 غاية يتعين تحقيقها في موعد أقصاه سنة 2015. ومن الأهداف الرئيسية الواردة في إعلان الألفية ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية لجميع سكان العالم، ولا سيما أضعفهم. وبالتالي فإن هذا الإعلان هو عبارة عن وثيقة واسعة النطاق تغطي طائفة من القضايا منها السلام والأمن ونزع السلاح، والتنمية والقضاء على الفقر، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان والديمقراطية والإدارة الرشيدة، وحماية الضعفاء، وتلبية الاحتياجات الخاصة بإفريقيا. وسيقت الأهداف الإنمائية للألفية أساسا في الفقرتين 19 و20 من إعلان الألفية (باب التنمية والقضاء على الفقر) [4]. التقت 189 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في قمة الألفية في سبتمبر/ أيلول لسنة 2000، واعتمدت إعلان الأمم المتحدة للألفية، وبعد عام من هذه القمة كشفت خارطة الطريق- التي أعدها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية - النقاب رسمياً عن ثمانية أهداف عامة يساندها 18 هدفاً فرعياً و48 مؤشراً مقررة كمياً ومحددة المدة الزمنية، والتي صارت تُعرف فيما بعد باسم "الأهداف الإنمائية للألفية". وتعمل هذه الأهداف الإنمائية للألفية على تركيز جهود المجتمع الدولي على تحقيق تحسينات مهمة وقابلة للقياس في

1 - Jean-Louis Chaussade, la gouvernance , cle de voute de la transition , environnementale ,Choiseul | Géoéconomie,2011 ,p11

2 - الحسين شكراني ، نحو حوكمة بيئية عالمية، الامارات ، مجلة رؤى إستراتيجية، 2014، ص35

3- الحسين شكراني ، العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية، الامارات ، مجلة رؤى إستراتيجية، ديسمبر 2012 ،ص100 .

4- مذكرة من الأمين العام ، المرجع السابق، ص36.

حياة الناس بحلول العام 2015. ولقد حظيت بقبول عام باعتبارها إطار عمل لقياس مدى التقدم المحرز في الجهود المعنية بالتنمية.[1]

5.4- تعزيز الأمن الإنساني المستدام

إن مواجهة التحديات الأمنية لا تتم فقط بمقاربة إصلاح المؤسسات الأمنية بقدر ما تتعلق بمقاربة جديدة للأمن وعلاقة الدولة بمكونات الأمن الإنساني ضمن سياقات البيئة الإقليمية أو العالمية. وقد قيل أن مجال الأمن يجب توسيعه ليشمل مفاهيم أكثر شمولا للاستدامة والتنمية المستدامة؛ حيث أكد كوفي عنان انه لن نتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولن ننعم بالأمن بدون التنمية، ونحن لن تتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان. كذلك اقترح أن تعاد صياغة الأمن البشري في أوسع سياق ألا هو الأمن المستدام في محاولة للتركيز على "التفاعل المعقد بين الدول، والبشر، والطبيعة. "باعتبار أن الأمن المستدام يركز على تلك التهديدات التي تؤثر على نوعية الأجيال والعدالة. فالأمن المستدام كمفهوم أشمل، من شأنه أن يوفر أيضا استجابة بديلة لمعالجة عدم الاستقرار على النحو المتوخى، كإطار أفضل من واضعي السياسات، لأنه يؤكد على حل طويل الأجل للأسباب الجذرية للانعدام الأمن، وبالتالي يتطلب التزاما سياسيا أكبر لتعزيز هذا النهج.[2]

6.4-اتخاذ الإستراتيجيات الوقائية والبعدية– للمواجهة-

نّ السبيل الأمثل لصون الأمن البشري هو اتخاذ إجراءات استباقية ووقائية إزاء التهديدات القائمة والناشئة، فمن خلال فهم الكيفية التي تتحول بها مجموعة معينة من العوامل التي تهدد الأفراد والمجتمعات إلى حالات انعدام الأمن، ويشجع مفهوم الأمن الإنساني على استحداث آليات للإنذار المبكر تساعد على التخفيف من حد ة أثر التهديدات الحالية، وحيثما أمكن، تلافي نشوء تهديدات أخرى في المستقبل. من خلال مجموعة المبادرات والتدابير التي ترمي إلى الحد من تعرض النظم الطبيعية والبشرية لتأثيرات تغير المناخ الحالية أو المتوقعة وهذا ما يعرف بالتكيف،[3] وهو نوعان: **تكيف متفاعل** الذي يكون باتخاذ التدابير بعد ظهور الآثار المبدئية لتغير المناخ، أما **التكيف المرتقب** فهو اتخاذ التدابير قبل ظهور الآثار المناخية. أما عن **التخفيف** في إطار تغير المناخ هو "تطبيق سياسات للحد من انبعاث الغازات الدفيئة و تعزيز مصاريف امتصاصه . "فقد أشار تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي نشر في 2 ديسمبر 2004 إلى المهام الجديدة لمنظومة الأمم المتحدة في القرن 21 ،وقد ورد فيه أنّ تهديدات اليوم لا تعترف بالحدود الوطنية ، وهي مترابطة ويجب التصدي لها عالميا وإقليميا بالإضافة إلى المستويات الوطنية، ولأول مرة يتم سرد " **التدهور البيئي** "بين التهديدات التي تواجه الأمم المتحدة والتي تتطلب إجراءات وقائية.[4] وعلى وجه التحديد، يركز مفهوم الأمن الإنساني على التهديدات الواسعة الانتشار والشاملة لعدّة مجالات والتي تستهدف بقاء الناس - وبخاصة أضعف الفئات وسبل عيشهم وكرامتهم. ويستدعي الأمن الإنساني الانتباه إلى الأسباب الجذرية لتلك التهديدات الداخلية منها أو الخارجية (ويأخذ في الاعتبار تأثير تلك التهديدات على الحريات الأساسية للحياة

1 - الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية،نيويورك، 2015 ، ص 62.

2 - P. H. Liotta David A. Mouat William G. Kepner ,op.cit , p-239

3- التقرير التجميعي للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، تقرير المناخ 2007 ، الطبعة الأولى ،السويد،، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2008، ص76

4 - Paul D. Williams, Security studies: an Introduction, London and New York , Routledge, 2008,P.8.

البشرية) التحرر من الخوف، والتحرر من العوز، وحرية العيش بكرامة، ويبرز الاحتياجات الفعلية، وأوجه الضعف، وقدرات الحكومات والشعوب. عندما نتناول التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه الكوكب في الوقت الراهن وفي المستقبل، نجد هناك توافقا تاما في الآراء بأن هذه التحديات متشابكة ولا بد من معالجتها بنهج متكامل. فالبيئة، إلى جانب العوامل الاجتماعية والاقتصادية لا بد أن يكون لها دور هام إذا أردنا تحقيق تنمية مستدامة حقيقية على نطاق شامل. وبدون تكامل الأبعاد الثلاثة يتعذر تحقيق التغيير الحقيقي اللازم لتأمين الرفاه البشري والبيئي على المدى الطويل

الخاتمة:

لقد برز الأمن الإنساني أنموذجًا للسياسة الخارجية على أساس قدرته كمفهوم قوي تكميلي لمفاهيم الأمن الأكثر تقليدية في مواجهة أنواع التهديدات المختلفة الجديدة التي تواجه البشر، ومن ثمّ الدول والمنظمات متعددة الأطراف ولعلّ احدثها البيئية .

النتائج :

-تعتبر التحدّيات البيئية من أبرز القضايا التي حازت ولا تزال قدرا كبيرا من الاهتمام العالمي خلال العقود الأخيرة على المستويين الوطني والدولي على حدّ سواء؛ وذلك لارتباطها بمختلف جوانب الحياة الإنسانية

-عند النظر إلى الروابط القائمة بين التحديات البيئية والأمن الإنساني. من المهم أن ندرك أن الأمن الإنساني ليست مجرد الخلو من الصراع أو منع نزوح السكان، بل يرتبط بشكل وثيق بتطوير القدرات البشرية في مواجهة التغيير .

-تعريف الأمن الإنساني يرتكز بالأساس على صون كرامة الإنسان، كمحاولة لتفسير ظواهر جديدة من التهديد الأمني لم يكن من الممكن التعامل معها وفقا للأدبيات التقليدية لمفهوم الأمن.

-تعد التهديدات البيئية الناتجة عن تغير المناخ مصدر مخاطر مزمنة على الرفاه الإنساني، و هذا ما تشير إليه مختلف التقارير الدولية المتعلقة بالتنمية البشرية، والإحصائيات التي تصدرها المنظمات الدولية.

-يعتبر الأمن الإنساني المعيار والمقياس الأهم للرفاه والتقدم الاجتماعي ودرجة تطور المجتمع،

-إنّ موضوع التهديدات البيئية وتأثيرها على الأمن الإنساني تزداد أهميته مع الوقت؛ وذلك لأن تلك التهديدات مستمرة في غالب التوقعات . وأما استراتيجيات مواجهتها هي في الغالب مؤقتة أو يغلب عليها الطابع الوطني.

التوصيات :

- انّ بداية التفكير في إنقاذ البيئة (كوكب الأرض) من الفناء المحقق يكون بالاعتراف **بالمشاكل البيئية** التي تواجه الكوكب والي ان هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية – طريق يستديم التقدم البشري .

-لا يكفي عقد الاتفاقيات الدولية والإقليمية للحد من مواجهة التحديات البيئية ولا حتى المؤتمرات وإقرار التوصيات، وإنما يستوجب الحال وضع الآليات الواقعية البعيدة عن التخمين والعشوائية في ظل هذا الإطار؛ إذ أن البيئة تتسم بالحركة والتغيير وصولا إلى الاضطراب ، وهذا الاخير يمثل مؤشرا لصعوبة المجابهة.

-ضرورة الاهتمام بمضامين الحوكمة الجيّدة التي تنسجم مع تلك التّحولات والتغيّيرات في سياسات الدول، والتي تؤّثر على طبيعة السياسات البيئية. إنها بالتأكيد المفتاح لهذا التّحول وأصبحت بالتالي ضرورة لمواجهة التّحديات المشار إليها، سواء من قبل الدول المتقدمة أو النامية.

-إن مشكلة التهديدات البيئية تحتاج إلى حشد دولي وجهود متضافرة للحدّ منها وقطع وسائل توسّعها ومن ثمّ الإجهاز عليها من خلال قرارات تتّصف بالإلزامية وأن تتبنى ذلك هيئة الأمم المتحدة لما تمتلكه من إمكانات وقدرات، وان يعطى الموضوع الجدية اللازمة لأنه يهدد الإنسان في حياته وصحته وغذائه وبيئته وكل ما يتعلق بإنسانيته.

-تحسين قدرات الحكومات والشعوب على التصدي للتهديدات الواسعة الانتشار والشاملة لعدة مجالات، وهذا لا يعني تخفيف آثار تلك التهديدات فحسب، بل يتعدى ذلك إلى إمكانية الحد من اتساعها وتحولها.

-يستوجب النظر إلى التنمية على أنّها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية وأساليب الحياتية للشعوب خاصة النامية منها .

قائمة المراجع:

باللغة العربية

أ-القوانين

1- قانون رقم 10/03 ، المؤرخ في 19 جويلية سنة 2003 ،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43.

ب-الكتب

1- محمد منير حجاب ، **التلوث وحماية البيئة** ، قضايا البيئة من منظور إسلامي ، ط1، مصر، الهرم، دار الفجر ، 1999.

2- محمد حسين عبد القوي، **الحماية الجنائية للبيئة الهوائية**، مصر،القاهرة، ، النسر الذهبي للطباعة، 2002.

3- داود عبد الرزاق الباز، **الاساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث** ، دراسة تحليلية في إطار المفهوم القانوني للبيئة والتلوث ،ط 1، مصر ، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، مصر ، الإسكندرية، 2006.

4- -عاطف غيث محمد، "**قاموس علم الاجتماع**"، مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ، 1997.

ج-المجلات

1- علي غليس ناهي السعيدي، **المفهوم و المنظومة الجغرافية بظاهرة التصحر**، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد الثامن،العدد 15 ،ديسمبر ، العراق، 2009 .

2- منصور مجاجي ، **المدلول العلمي والمفهوم القانوني للتلوث البيئي** ، مجلة الفكر،العدد 5، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بسكرة ، الجزائر، 2010 .

3- خولة محي الدين يوسف ،أمل يازجي، **الأمن الإنساني و أبعاده في القانون الدولي العام**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد - 28 العدد الثاني، دمشق ، سوريا، 2012 .

4- خالد عكاب حسون، **التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني في نطاق القانون الدولي دراسة مقارنة**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 4العدد 13 ، العراق، 2012.

5- شكراني حسين، **العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية**، مجلة رؤى إستراتيجية، الامارات ، 2012.

6- سوزان يوسف محمد بغدادي، **التحديات المعاصرة الداعية للنهوض بالوعى البيئى دراسة تشخيصية**" ، مجلة كلية التربية،العدد الرابع عشر ،جامعة بورسعيد ، مصر ، 2013

7- الحسين شكراني ، **نحو حوكمة بيئية عالمية** ، مجلة رؤى إستراتيجية،، الامارات ، 2014.

8- الأزهر ضيف، **الهجرة البيئية .. رؤية سوسيولوجية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، العدد12 ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر، 2015.

د-التقارير

1- برنامج الأمم المتحدة ،**تقرير حول توقعات البيئة العالمية 4 البيئة من اجل التنمية** ، نيويورك،2007

2- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، **تقرير التنمية الانسانية العربية للعام : 2002 خلق الفرص للأجيال القادمة**، نيويورك ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ص 42

3- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، **الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع**، نيويورك ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2011 ، ص37 .

4- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير حول رسم خارطة تهديدات تغير المناخ و تأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية** ،نيويورك ، الامم المتحدة ، 2013.

5- مذكرة من الأمين العام ، **متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية** ، الدورة التاسعة والخمسون البند 55 من جدول الأعمال، نيويورك ، الامم المتحدة ، 2 ديسمبر 2004 .

6- البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 2003: التنمية المستدامة في عالم دائم التغير- التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة**- عرض واشنطن، البنك الدولي، 2003

7- -الأمم المتحدة، **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية**،نيويورك، 2015

8- التقرير التجميعي للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، **تقرير المناخ 2007** ، الطبعة الأولى ،السويد،، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2008.

هـ-الرسائل الجامعية

1- امينة دير، **اثر التهديدات البيئية على و اقع الأمن الإنساني في أفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية و إستراتيجية، -2013 ، ص 176.

ز-المو اقع الالكترونية

1- وليد بن صقر المطيري، **منهج القران في تحديات الثقافية**.

الموقع : على https://www.alukah.net/library/0/65487

بالغة الاجنبية

أ-الكتب

1- Hans Günter Brauch, ‘’**Concepts of Security Threats, Challenges**, Vulnerabilities and Risks’’, new york ,Springer Science & Business Media, 2011

2- Gorazd Meško, Dejana Dimitrijevic , Charles B. Fields, **Understanding and Managing Threats to the Environment in South Eastern Europe** , The Netherlands , Springer Science + Business Media B.V. ,The Netherlands , 2011

3- Jorge Nef , **Human Security and Mutual Vulnerability An Exploration into the Global Political Economy of Development and Underdevelopment** (1st edition) , Ottawa, Canada , International Development Research Centre, 1997.

4- ole Kristian Fauchald ,David Hunter **, yearbook of international Environmental law**, England ,oxford university press ,2008

5- Richard A. Matthew, Jon Barnett, Bryan McDonald, and Karen L. O’Brien Global **Environmental Change and Human Security** ,The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England , 2010 .

6- - Thanh-Dam Truong , Des Gasper, **Transnational Migration and Human Security The Migration–Development–Security Nexus**, Berlin Heidelberg, Springer-Verlag Berlin Heidelberg , 2011.

المقالات :

1-Oli Brown and Others, **Climate change as the ‘new’ security threat: implications for Africa**, United States Blackwell Publishing Ltd/The Royal *International Affairs*, Volume 83, Issue 6, November 2007

2-ALEXANDRA KNIG, **GLOBAL ENVIRONMENTAL THREATS: CAN THE SECURITY COUNCILPROTECT OUR EARTH**? , NEW YORK UNIVERSITY LAW REVIEW , [Vol. 80:1549, November 2005 .

3- Jean-Louis Chaussade, **la gouvernance** , cle de voute de la transition , environnementale ,Choiseul | Géoéconomie,2011

التقارير:

1-Governing council of the united nations environmental programme , **environmental security :a global agenda for UNEP**, Nairobi ,Twenty-third session of the Governing Council/ Global Ministerial Environment Forum i, 21–25 February 2005 .